زمن «المصالحات العربية»

د. عبدالحميد الأنصاري *
aeansari@qu.edu.qa

رحبت قطر بالقمة العربية المصغرة في الرياض والهادفة إلى تنقية الأجواء وتحقيق المصالحة العربية، وأشادت بجهود خادم الحرمين الشريفين ودوره في تجاوز الخلافات وتحقيق المصالحة ولمّ الشمل لما فيه خير الأمة ومصلحتها، وأكدت دعمها ومباركتها لتلك الجهود، وكانت قمة المصالحة بالرياض بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وحضور الرئيسين المصري محمد حسني مبارك والسوري بشار الأسد وأمير الكويت الشيخ صباح أحمد الجابر قد أصدرت بياناً يؤكد أن هذه القمة بداية لمرحلة من العلاقات لخدمة القضايا العربية والعمل الجاد والمتواصل، لما فيه خير الدول العربية والاتفاق على منهج موحد للسياسات العربية في مواجهة القضايا الأساسية للأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

كما أكدت أن هذه القمة جاءت تنفيذاً لإرادة جماعية من قادة الدول الأربع لتنقية الأجواء العربية، وتحقيق المصالحة استكمالاً لما بدأ في الكويت في 20 يناير بناء على دعوة خادم الحرمين الشريفين لطي صفحة الماضي، وتجاوز الخلافات لمصلحة الأمة العربية.

الجهود المبذولة والمساعي والتحركات عبر الساحة لتصفية الخلافات العربية عديدة، ويبدو أننا اليوم في زمن «المصالحات» فالإدارة الأميركية الجديدة مدت يد «المصالحة» إلى العالم الإسلامي، وسمو أمير قطر عاد من جوله إفريقية لتنقية الأجواء بين تشاد والسودان وحل مشكلة دارفور، والعقيد القذافي حمل خيمته واصطحب جيشاً ضخماً من المرافقين والحارسات وحط رحاله بقصر الرئاسة في «نواكشوط» وأمّ آلاف المصلين بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وذلك في مسعى لتحقيق «المصالحة» بين قادة الانقلاب والمعارضة، ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي دعا لؤتمر «مصالحة» يضم البعثيين والمقاومة في بغداد الشهر القادم، ومن جانبه يزور عمرو موسى- الأمين العام للجامعة- بغداد لإنجاز ملف المصالحة الداخلية بين العراقيين واستعادة الدور العربي للعراق، وفي القاهره وبرعايه مصرية، تنشط لجان المصالحة الفلسطينية تمهيداً لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو وفاق وطني للإشراف على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، وإعاده إعمار غزة، وقطر تبذل مساعيها لتحقيق «مصالحة» بين الحكومة الصومالية والجماعات الإسلامية المعارضة، وباكستان أبرمت الشهر الماضي اتفاقاً للمصالحة مع طالبان الباكستانية في «وادي سوات» يتضمن وقفاً لإطلاق النار مقابل تطبيق الشريعة.

هذه الأجواء من المصالحات العربية التي نرجو أن تمتد، وتتسع لتشمل كل الدول العربية، إيجابية وبناءة وهادفة وذلك بالرغم من تخوف البعض كونها مصالحة «شكلية» لا تقوم على أسس حقيقية أو أرضية مشتركة، وبالرغم كذلك من تصريح عمرو موسى بأن العقبات كثيرة في طريق المصالحة العربية، فقمة «المصالحة» في الرياض وما صاحبها من تصريحات مشجعة من القادة العرب تجعلنا نتفاءل بقدرة العرب على تجاوز مرحلة الخلافات واحتوائها، وهذه الجهود الحثيثة التي تسبق القمة العربية بالعاصمة القطرية «الدوحة» أواخر الشهر الحالي، ضرورية وحاسمة في إنجاح قمة الدوحة المرتقبة، والتي تعقد عليها الآمال الكبيرة في تحقيق أهدافها في رأب الصدع، ولم الشمل، وتوحيد الصف، ووضع حد للانقسام الزائف بين ممانع ومعتدل، وفي بلورة قمة الدوحة لرؤية عربية مشتركة للتعامل مع التحديات الخارجية ومن أهمها «التحدي الإسرائيلي» و«التحدي الإيراني»، وهذه الرؤية المشتركة تمثل الحد الأدنى المتفق عليه عربياً، ولا تصادر حق أي دولة عربية في إقامة علاقات مع الدول الإقليمية في المنطقة شريطة أن تكون هذه العلاقه لخدمة المصالح العربية، سواء في تحقيق الاستقرار في لبنان أو فلسطين أو الخليج أو المغرب العربي، فالمهم في النهاية هو «تحصين البيت العربي» في مواجة التدخلات الخارجية، ومخاطرها على الأمن العربي، وعلى استقرار المجتمعات العربية، ولا حرج على الدول العربية إذا تقاسمت فيما بينها وتفاهمت على سياسة أو تكتيك «توزيع الأدوار في سبيل خدمة الهدف المشترك» مادام رائد الجميع توظيف هذه السياسة لخدمة المصلحة العربية المشتركة.

ولنا في إيران وفي إسرائيل نموذج، إذ برعتا في أداء هذه اللعبة، ففي إيران نجد تصريحات نجاد النارية ضد إسرائيل وأميركا والغرب بينما يقف خاتمي في المقابل ليتحدث عن حوار الحضارات والتعايش والتسامح وقبول الآخر، وفي حين يصدر أحد الأطراف المتشددة تصريحات استفزازية ضد دول الخليج، تبادر الحكومة الإيرانية إلى نفي أن يكون ذلك موقفها الرسمي أو تقول إن ذلك التصريح قد حُرّف وأسيء فهمه، وفي إسرائيل نجد نتنياهو الرافض للسلام وحل الدولتين ونجد ليبرمان الذي ينادي بترحيل العرب وضرب غزة بالقنابل، وفي المقابل نجد أولمرت وليفني اللذين يقبلان التفاوض وحل الدولتين، لكن الملاحظ وعلى خلاف الوضع العربي أنه لا أحد هناك يتهم أحداً بالخيانة والتفريط في القضية، ولا أحد من أطراف النزاع السياسي في إسرائيل يوزع الاتهامات المجانية بالعمالة للغرب ولأميركا ضد المخالفين مثلما يحصل عندنا في الساحه العربية، بل تجد هؤلاء، وبالرغم من اختلافاتهم السياسية وتباين مواقفهم، يجتهدون جميعاً في خدمة الهدف المشترك، وهذا ما نريده أن يكون تقليداً راسخاً ومحترماً من قبل جميع أطراف النزاع العربية، إذ لا يجوز ولا ينبغي ولا يحق لأحد أو لحزب أو حكومة أو أي جماعة سياسية أو دينية أن تحتكر الوطنية والقومية والدين والعقيدة، هذه «ثوابت» تمثل قواسم مشتركه للجميع، وغير قابلة للمصادرة أو الاحتكار أو الحجب أو المنع، ويجب أن تتسع عقول وقلوب الجميع لتقبل الخلافات السياسية التي تمثل اجتهادات متنوعة مادامت تخدم المصلحة المشتركه، فذلك دليل نضج سياسي وثقة في الذات ومرونة تسمح بالمناورة السياسية بين الحدين الأعلى والأدنى للمصالح العربية المشتركة.

دعونا الآن نتساءل: لماذا هذه التحركات الحثيثة لتحقيق المصالحة العربية؟ وما العوامل المشجعة والداعمة لتلك الجهود؟ نحن اليوم نعيش مناخاً إيجابياً مواتياً للمصالحة العربية، وهذا الأمر لا يقتصر على المنطقة العربية، بل هو حالة عالمية وبالأدق حاجة عالمية، هناك اليوم العديد من العوامل التي تدفع الأطراف المتنازعة في معظم بؤر التوتر إلى إيجاد حلول توفيقية أو تصالحية تضع حداً للنزاعات ومن أبرزها:

1- إن الأطراف المتنازعة العربية والإقليمية والدولية، قد أدركها التعب وأنهكتها النزاعات المسلحة المزمنة، لذلك يقول جوزيف بايدن- نائب الرئيس الأميركي- إن بلاده والدول الأوروبية تعبت من الحرب في أفغانستان، ودعا إلى تبني توجه مدني قوي للتعامل مع مشكلة الإرهاب بالوسائل الدبلوماسية في أفغانستان وباكستان، مؤكداً أن واشنطن تؤيد مد اليد للمعتدلين من أجل إحلال السلام.

2- إن هناك إدارة أميركية جديدة تتبنى سياسة مختلفة في التعامل مع الأزمات الدولية العالقة، وهي تمد يد المصالحة لكل الأطراف المتنازعة ضمن شروط معينة قد نتفق أو نختلف معها، لكنها في النهاية تريد مساعدة من يريد المصالحة والحلول السلمية.

3- إننا نعيش في ظل أزمة مالية عالمية خانقة، لها استحقاقاتها وضغوطها وتأثيراتها وتداعياتها على كل أطراف النزاع، وهي بهذا الوضع الضاغط تدفع تلك الأطراف للتفاوض بحثاً عن مخرج مقبول للجميع بدلاً من التصلب والعناد والجمود واستنزاف الموارد والجهود في غير طائل.

4- نحن اليوم أمام صحوة أو عودة للدور العربي الذي كان مغيباً، وذلك بعد أن أدرك العرب أن غياب دورهم ترك فراغاً سياسياً استباحته قوى إقليمية استطاعت أن تتغلغل في العمق العربي، وتعبث في استقراره، وتغذي انقساماته، وتستثمرها لمصالحها القومية، ولخدمة توجهاتها في الهيمنة الإقليمية على المنطقة، مهددة أمن واستقرار النظام العربي كله من الخليج إلى المحيط.

5- نحن اليوم أيضاً في مواجهة حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ترفض السلام وتريد فرض حلولها المتعسفة على جميع الفلسطينيين لا فرق بين «حماس» و«فتح»، مما يشكل تحدياً أمام العرب، ولا حل أمام هذا التحدي الإسرائيلي إلا المصالحة الفلسطينية والتضامن العربي.

* كاتب قطري

بشارة شربل

سلطتان بدل مقاومتين

يشبه قيام «حماس» باعتقال ناشطين من «حركة الجهاد الإسلامي» أطلقوا بضعة صواريخ على إسرائيل مظاهر كثيرة في سلوكيات «حزب الله» تنبئ بأن السلطة في نهاية المطاف هي مبتغى الأصوليات، وأن المقاومة ليست سوى ذريعة أو واحدة من الأدوات في أحسن الأحوال.

ما عدا مما بدا حتى صارت «الجهاد» اليوم خارجة على القانون بينما كانت قبل أسابيع إبان العدوان شريكة في الدم والجهاد؟

واقع الأمر أن «حماس»، بدل أن تتوقف عن التلكؤ في تحقيق حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعد اعتراف بمسؤوليتها عن جرّ أطفال غزة ونسائها إلى فم الذئب الإسرائيلي، وبدل أن تُقِر بأنها عادت إلى النقطة الصفر في الصراع، حيث الحصار مستمر والقصف المتقطع قائم والحوار على أساس المبادرة المصرية واقع محسوس، فإنها تقوم بتكريس واقع سلطوي يقمع حتى الحلفاء، تحت شعار «التهدئة»، بعدما تيقنت من كلفة الخيار العسكري وأدركت أن إعلان الانتصار عملة لا تقبضها سوى مهرجانات طهران. وهكذا، بعدما خططت بهدوء للفوز بالسلطة عبر صناديق الاقتراع، عادت فخططت للانفراد بها بقوة السلاح، وهي اليوم لا تخجل من فرض سيطرتها ولو على جزء من مشروع دولة، ولا تتردد في التمسك بمواقع السلطة حتى على الأنقاض، وعلى حساب مَن دفعوا الدم في مغامرتها الكبرى قبيل نهاية العام.

لا عاقل يقبل بالعودة إلى الصواريخ ولغة القتل والدمار، لكن ما تفعله «حماس» يناقض المبدأ الأساس الذي قامت عليه، وهو رفض التسوية مع الدولة العبرية، واعتبار القوة سبيلاً وحيداً لاستعادة الحقوق، والحركة كبرت وتنظمت بفعل أدبيات التحرير «من النهر إلى البحر»، وتمتن عضدها بفعل «العمل الاستشهادي الجهادي» لتحرير فلسطين التي اعتبرتها جزءاً من «وقف إسلامي». فماذا تحقق من كل ذلك حتى تبرر وقف النار؟ ولماذا تبحث عن الفتاوى «تحت الطلب» التي تبرر التهدئة عشر سنوات وربما خمسين؟ أليس من أجل ممارسة سلطة طويلة الأمد سواء تحررت فلسطين أم بقيت تحت الاحتلال؟ أم من أجل أن تثبت لإسرائيل أنها قادرة على مجاورتها والتزام تعهداتها أفضل من سلطة محمود عباس بأشواط كونها تملك الأرض والقوة الكافية والتفويض؟

ليست ممارسة «حماس» للسياسة والمقاومة استثناء لدى الأصوليات، فـ«حزب الله»، منذ نشأته حتى الآن، خطط لإقامة «المجتمع المقاوم» بقدر ما خطط للعمليات، واستعجل الانفراد بالمقاومة في موازاة إقامته بنى سياسية واجتماعية وتربوية متكاملة فرز بواسطتها أكثرية الشيعة عن الفضاء المشترك لسائر اللبنانيين، مؤمّناً قوة متجانسة ومتراصة يستطيع الانطلاق منها في مشروع الهيمنة على سائر الفرقاء. وهو إذ انتهت مهمة مقاومته مع الانتصار وتحرير الجنوب في عام 2000، رفض الانضواء في كنف الدولة وعمل على تحقيق جملة أهداف تصب كلها في خانة إحكام السيطرة على السلطة أو التحكم بها على أقل تقدير.

واضح أنه بعد القرار 1701 الذي استدرجته «حرب يوليو»، لم تعد المقاومة المسلحة إلا واحداً من أهداف «حزب الله» بسبب الوقائع المستحدثة على الحدود ناهيك عن الأثمان، والاعتصام الذي تتوج بتوجيه السلاح إلى قلب بيروت في «7 مايو» شاهد على أن الرغبة في السلطة وتحقيق المكاسب في الداخل أضحيا البديل الواقعي المتاح، أما الإصرار على إبقاء السلاح في الجنوب والحفاظ على الهدوء في آن، فيمكن استثمارهما في رسالة إلى المعنيين بالتسويات مفادها أن هناك قوة فعلية قادرة على منع الانفلات وضبط حركة السلاح والتزام كلمتها إذا أزف موعد التعهدات.

غير بعيد عن هذا السياق تأتي مطالبة الرئيس الأسد بأن يشارك «حزب الله» و«حماس» إلى جانبه في مفاوضات السلام، وهي رغبة لا تهدف إلى الاستقواء بأطراف إضافيين فاعلين فحسب، بل ربما أيضا إلى الإيحاء بأن المقاومتين تستطيعان أن تتصرفا كـ«نظامين» مسؤولين على غرار النظام السوري، ففي موازاة سلام سوري- إسرائيلي يكرر التزامات «فك الارتباط» الموقع في 1974 على جبهة الجولان، يمكن الإفتاء بهدنات في فلسطين ولبنان تضمن الأمن على الحدود، عنوانها التهدئة وعدم الاعتداء، وجوهرها سلم مديد مع الأعداء، وسلطة كاملة على المواطنين أو تسلط على النظام العام.

حسن حنفي *

الحوار

لا يوجد كتاب سماوي أبرز قيمة الحوار ومارسه مثل القرآن الكريم، فقد حاور الخصوم: الكافر، والمشرك، والمنافق، وكل الخصوم دون رفضهم أو استبعادهم، بل باعتبارهم نماذج إنسانية لغياب الإيمان، وباعتبارهم اختيارات يمكن تبديلها عن اقتناع.

فالحقيقة متعددة الجوانب، يمكن الجمع بينها بالحوار، والوصول إلى اتفاق دون حسم مسبق أي الجوانب أحق من الجوانب الأخرى «وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ»، ودون ممارسة للعنف بل بالحوار وبيان أي المواقف أصح وأنسب وأقرب إلى العقل والمصلحة.

وقد أصبحت كلمة الحوار شائعة في الغرب المعاصر مدعيا أنه ثقافة الحوار بمد يده إلى غيره من الثقافات، خصوصاً الثقافة الإسلامية تحت مسميات عديدة، حوار الأديان، الحوار الإسلامي المسيحي، حوار الحضارات، حوار الثقافات، حوار الشمال والجنوب، حوار الشرق والغرب. وعادة ما تكون اليد العليا للغرب، والطرف الآخر هو الأضعف والأكثر خجلاً لاتهامه بالعنف والتعصب والرفض والتكفير والتخوين والإرهاب.

وذلك تخفيفا للتوتر بين الإسلام والغرب، وتطهرا من العداء التاريخي منذ الحروب الصليبية حتى الاستعمار الحديث والاستعمار الجديد، وزيادة هجرة العرب والمسلمين إلى أوروبا حتى أصبح الإسلام هو الدين الثاني فيها بعد المسيحية وقبل اليهودية، واستدعاء للحظات الوفاق التاريخي منذ عصر الترجمة الأول من اليونانية إلى العربية في القرن الثاني للهجرة والتي كان بفضلها نشأت الفلسفة الإسلامية حتى عصر الترجمة الثاني من الحضارة العربية إلى الحضارة الغربية، فنشأت العصور الحديثة في الغرب منذ العصور الوسطى المتأخرة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر حتى عصر العودة إلى الآداب القديمة في القرن الرابع عشر، والإصلاح الديني في الخامس عشر، وعصر النهضة في السادس عشر قبل أن تبدأ العقلانية «أنا أفكر فأنا إذن موجود» في السابع عشر، وتستمر في التنوير في الثامن عشر، وفي الفكر العلمي في التاسع عشر حتى يقع الغرب في أزمة القرن العشرين.

وقد ظهر الوفاق ثانيا في عصر الترجمة الثالث في القرن التاسع عشر الأوروبي منذ الطهطاوي وترجمة فلسفة التنوير التي على أساسها قامت النهضة العربية الحديثة.

وقد ورد لفظ «الحوار» في القرآن ثماني مرات: ثلاث بالمعنى الحقيقي أي النقاش الحر، وخمس بالمعنى المجازي الذي يطلق على حواريي السيد المسيح الذين آمنوا به بعد حواره لهم واقتناعهم به مثل الصحابة.

والمعاني الثلاثة للحوار بالمعنى الحقيقي هي موضوعات الحوار مرتين، وطرفا الحوار مرة، فموضوع الحوار الأول هو المادة، المال والبنون، الثروة والسلطة «فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً». فقد ظن أحد طرفي الحوار على الإطلاق دون تعيينه، بل باعتباره نموذجاً للمتحاور أنه أكثر قوة من الطرف الآخر بالمال والعشيرة، وهي أمور دنيوية خالصة. وقد يكون الفقير اليتيم أكثر فضلا من صاحب المال الوفير والنفر الكثير. فالكم لا يعطي فضلا على الكيف، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله.

والمعنى الثاني هو الفضل المعنوي «قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ»، فكيف يكفر الإنسان بالخالق الذي خلقه من تراب؟ من يفعل ذلك فقد أنكر البداهة والفطرة والحس السليم. المعنى الأول الفضل في الدنيا، والمعنى الثاني الفضل في الآخرة. الأول في المادة، والثاني في الروح. الأول في البدن والثاني في النفس.

والمعنى الثالث هما طرفا الحوار مثل الزوجين «قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ وَاللهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ»، فالطرف الأضعف يبحث عن طرف ثالث لينصره، والمرأة هي الطرف الأضعف أمام الرجل تشتكي إلى الله بعدما لم ينفع جدالها مع زوجها للدفاع عن حقوقها.

والمعنى المجازي هم الحواريون الذين حاوروا السيد المسيح في نبوته، وناقشوه في رسالته، واقتنعوا به، ونصروه وناصروه «قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ». ويكون ذلك اعترافا منهم أو رداً على سؤال السيد المسيح «قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ»، وقد يكون ذلك اقتناعا منهم أو إيحاء من الله لهم «وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا»، ولم يؤمن الحواريون إلا بعد برهان عيني ودليل حسي، إنزال مائدة من السماء «إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ»، فلما أنزلها الله عليهم آمنوا به، والدليل الحسي ربما يكون أكثر إقناعاً لليهود لطبيعتهم الحسية في عبادة العجل من الدليل العقلي.

الحوار إذن ممكن على المستويين المادي والمعنوي وبحضور طرف ثالث عدل، فالحوار بين العرب والغرب ممكن مادياً إذا ما دعم الغرب خطط التنمية العربية، وناصر القضية الفلسطينية، وحسّن صورة الإسلام في أجهزة إعلامه وفي كتاباته. هنا تصبح الضفتان في البحر الأبيض المتوسط طرفين متفاهمين في الحوار. كل طرف مقتنع بوجهة نظر الطرف الآخر ومصالحه، ورما تكون أميركا الطرف الثالث العدل إذا أرادت دون أن تنحاز إلى الغرب أو روسيا بعد أن تنتقل من التعاطف المعنوي إلى التعاطف المادي حتى يكتمل الحوار.

* كاتب ومفكر مصري

من تصدير الإرهاب إلى تصدير القمع

د. عمرو حمزاوي *
ahamzawy@ceip.org

في بدايات العام الجاري أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهو منظمة غير حكومية تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي، تقريره السنوي الأول المعنون «من تصدير الإرهاب إلى تصدير القمع – حقوق الإنسان في العالم العربي 2008». يرصد التقرير الواقع في أبواب ثلاثة وبدقة انتهاكات الحكومات العربية المنظمة لحقوق الإنسان في 12 دولة، يعاني بعضها النزاعات المسلحة كالعراق والسودان واليمن، وأخرى تدار بقبضة سلطوية تتفاوت نعومة وقمعا بين المغرب ومصر والجزائر وسورية. كما يتناول واضعو التقرير أنماط تعامل الحكومات العربية مع الضغوط الدولية الهادفة لإحداث تغيير إيجابي في وضعية حقوق الإنسان في عالمنا، موضحين من جهة التهافت الأخلاقي والعملي لهذه الضغوط نظرا لتبعيتها لمسارات المصالح الغربية، ومن جهة أخرى نجاح الحكومات العربية في تحييد أثرها باتباع استراتيجيات جماعية وفردية ترتكز إلى إدعاء الرفض المبدئي لتدخل الخارج في الشؤون العربية.

إلا أن الأجمل في هذا التقرير الشجاع والموثق هو بابه الثالث الذي يعالج به أستاذي الفاضل الدكتور محمد السيد سعيد نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية في مصر، متعه الله بالصحة والعافية، تحولات الثقافة العربية من منظور حقوق الإنسان، مركزاً على العوامل التالية:1) التغير في مواقف بعض التيارات السياسية الرئيسية الفاعلة في العالم العربي من إسلامية ويسارية وعروبية لجهة الانحسار النسبي للمنابع التبريرية للعنف والانفتاح الجزئي على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، 2) التحول في تراتبية أولويات المفكرين وصناع الرأي على نحو يدفع إلى الواجهة بقضايا كاحترام التنوع الديني والمذهبي- بين المسلمين والأقباط في مصر والسنة والشيعة والمسيحيين متعددي الطوائف في لبنان- وقبول التعددية العرقية- العرب والأكراد في العراق والعرب والأفارقة في السودان- ويُعلي من شأن المنطق الديمقراطي في التعامل معها، 3) التغير في بنية النقاشات العامة حول شؤون المجتمع والسياسة والدين بصورة تفرض احتراما متزايدا لحرية التعبير عن الرأي والحق في الاختلاف.

المعالجة الرائعة للدكتور سعيد لتحولات الثقافة العربية وانفتاحها الإيجابي في بعض أوجهها على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية- وأنصح القراء بمطالعتها وكذلك بقية أبواب التقرير على الموقع الإلكتروني لمركز القاهرة في www.cihrs.org - حفزتني على متابعة الخيط التحليلي المقدم هنا بالنظر في أوجه أخرى للثقافة العربية تصيغها وتحركها هواجس ورؤى وأفكار تتناقض بوضوح مع مضامين ومفردات حقوق الإنسان.

فمن جهة أولى، وعلى الرغم من رجاحة إشارة الدكتور سعيد إلى انحسار المنابع التبريرية للعنف التي ارتبطت في الماضي ببعض التيارات السياسية، فإن الثابت أيضا أن ثقافة الإدارة السلمية للاختلاف داخل المجتمعات العربية مازالت إما غائبة وإما محدودة الفاعلية في العديد من الحالات. في الجوهر، ترتبط الديمقراطية بمنهج وإجراءات الإدارة السلمية للاختلاف التي تسمح بتعددية الطروحات والفاعلين وبتداول السلطة بينهم في إطار من حكم القانون والمشاركة الشعبية واحترام قيمة الفرد- الإنسان- المواطن. لا إدارة سلمية للاختلاف في الدول التي تعاني نزاعات مسلحة كالعراق ولبنان وفلسطين إن تجاوز المواطنون الخطوط الحمراء للقوى السياسية والطائفية المستعدة دوماً للقمع أو تصارعت هي فيما بينها. تغيب ثقافة الإدارة السلمية للاختلاف بين نخب الحكم والمعارضات في الدول المستقرة كالمغرب ومصر والجزائر وسورية، على الرغم من التفاوتات المهمة في طبائع نظمها السياسية بين السلطوية الناعمة في الثلاثة الأول والقمع المباشر في الأخيرة. فلم تتبلور بعد لدى المؤسسة الملكية المغربية والنخب الجمهورية الحاكمة في مصر والجزائر وسورية قناعة استراتيجية بإمكانية صناعة التوافق بينها وبين المعارضات على نحو يضمن مصالح المجتمعات الحيوية ويصيغ من القواسم المشتركة ما يسمح بتفعيل مبدئي حكم القانون وتداول السلطة وبإشراك الأفراد بوصفهم مواطنين ذوي أهمية في إدارة الشأن العام من خلال آليات كالانتخابات الدورية والرقابة الشعبية لمؤسسات المجتمع المدني.

يرتب غياب ثقافة الإدارة السلمية للاختلاف داخل المجتمعات العربية أو محدودية فاعليتها، إن وجدت، نزوعا مستمرا نحو عسكرة للمجتمع وللسياسة تتناقض جذرياً مع مبادئ حقوق الإنسان والفكرة الديمقراطية. تضخم المكون الأمني- الاستخباراتي في معظم الدول العربية المستقرة، ملكية وجمهورية، حتى طغى على الهيئات التنفيذية الأخرى وألغى استقلالية السلط التشريعية والقضائية. أما في حالات العراق ولبنان وفلسطين فتمتد العسكرة من القوى السياسية إلى تركيبات المجتمع الأولية الطائفية وتتداخل معها على نحو يصنع دويلات داخل الدولة تمتد كالخلايا السرطانية لتجهز عليها. هل يمكن إذن بمصداقية الحديث عن تنامي الإيمان العام بحقوق الإنسان وانفتاح الثقافة العربية على مضامينها في لحظة يصلح بها اختزال الواقع السياسي العربي الراهن في رمزية مقولة سلاح أو أداة قمعية في وجه كل مواطن يتجاوز الخطوط الحمراء؟ فُرِّغت المواطنة من مضامينها الحقيقية واستحالت حديثاً بالياً لنخب حاكمة سلطوية وكيانات دينية وطائفية تسلب الفرد آدميته وحقه في الحياة كيفما شاءت، فهل يحق لنا الحديث بعمومية عن قابلية الثقافة العربية للفكرة الديمقراطية؟

من جهة ثانية، وعلى الرغم من أن الأعوام الماضية، وكما أشار الدكتور سعيد محقا، شهدت تناميا للنقاش العام حول حقوق الإنسان، فإن وباء الشمولية العربي الذي أورثتنا إياه العقود الطويلة من الحكم السلطوي مازال عصياً على الاستئصال. وقناعتي أن إفرازات وباء الشمولية ترتبط قبل كل شيء بفرض نظرة استعلائية تجاه المجتمع والتاريخ تتناقض مع جوهر مبادئ حقوق الإنسان والفكرة الديمقراطية وتكمن خطورتها في شيوعها بين التيارات السياسية المختلفة والتباسها بطروحات العديد من المفكرين وصناع الرأي على نحو يجعل من رصدها ومحاصرتها أمراً من الصعوبة بمكان.

ترفض النظرة الاستعلائية تجاه المجتمع الاعتراف بواقعه الاجتماعي والسياسي، بل وتستبيح نفيه باسم صياغات إيديولوجية علمانية كانت أو دينية. تعالت على سبيل المثال خلال الأعوام الماضية أصوات العديد من اليساريين والقوميين، بل وبعض الليبراليين العرب، في أعقاب نجاحات القوى والأحزاب الدينية الانتخابية مهونةً من شأنها ومفسرةً إياها باختزالية ملحوظة إما كتعبير عن وعي جماهيري زائف أو كظاهرة انتقالية مآلها إلى الزوال أو كدليل على عزوف الأغلبيات «علمانية الهوى» عن المشاركة وتركها ساحة الفعل للإسلاميين جيدي التنظيم. مصدر الاستعلاء الشمولي المناقض للفكرة للديمقراطية هنا هو تجريد الحقيقة المجتمعية من مضمونها وتأويلها القسري بصورة تلاءم فقط قناعات الذات الناظرة. أما استمرارية النظرة الاستعلائية للتاريخ فدلل عليها وأعادها إلى الأذهان النقاش الرديء المستمر إلى اليوم حول «الهولوكوست» أو محرقة اليهود في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي. يمثل التعاطي الإنكاري لمفكرين وصناع رأي عرب ذي هوى ديني مع جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية بشعة اعترف بها ووثقها من تحمل وزرها والتهليل الصاخب له في الفضاء العام العربي نموذجاً مقيتاً للتفسير الشمولي لأحداث الماضي الكبرى على نحو يناقض تماماً مبادئ حقوق الإنسان. بل الأمر من ذلك، وكما أشرت في مقال الأسبوع الماضي، هو استمرارية هذه الشمولية النافية المحتقرة للإنسان حين النظر إلى الجرائم التي ارتكبت في دارفور.

تلك هي بعض شواهد غياب ثقافة الإدارة السلمية للاختلاف واستعصاء وباء الشمولية العربي. استمرارها لا يدحض قط مقولات أستاذي الدكتور سعيد حول التحولات الراهنة للثقافة العربية، فقط يرسم برتوشه القاتمة صورة واقعية مكملة لمعوقات الانفتاح الحق على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في عالمنا. مجددا، أهنئ مركز القاهرة على إصدار هذا التقرير المتميز وأنصح القراء بمطالعته.

* أكاديمي مصري